الجهود الحكومية للتنمية الشاملة والمستدامة بشمال سيناء– دراسة تحليلية

Evaluation of government efforts to achieve sustainable development in Sinai

د/ هويدا محمود ابراهيم ابو الغيط

استاذ مساعد بمعهد اكتوبر العالى للاقتصاد

hwaida_2020@hotmail.com

د/ طارق سعيد احمد عبد السلام

مدرس بمعهد اكتوبر العالى للاقتصاد

esamahmed1981@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد الثامن . العدد الثالث عشر- الجزء الأول

يناير ٢٠٢٢م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

مستخلص :

تتميز سيناء بأهمية سياسية واقتصادية، لذا اهتمت الحكومات بعد تحريرها إلى اعمارها ووضع الخطط والإستراتيجيات لتنميتها وتم إقامة بعض المشروعات وانفاق المليارات من الجنيهات، إلا أن الجهود الحكومية قبل ثورة يونيو ٢٠١٣ كانت ضعيفة الفعالية. وقد أولت الحكومة الحالية أيضا الاهتمام بتنميتها والسعي الي معالجة الأسباب التي أدت الي ضعف فعالية الجهود السابقة. وتستهدف هذه الدراسة تقييم الجهود الحكومية للتنمية شمال سيناء وتحديد المعوقات والتحديات التي قد تؤثر على نتائجها، وتحديد العوامل التي تساعد علي نجاح عملية التنمية الشاملة والمستدامة بفاعلية بشمال سيناء . وانتهت الدراسة الي انه من أهم عوامل نجاح التنمية هو وجود خطط متكاملة ورؤية واضحة وشاملة للجوانب المختلفة للتنمية و العمل علي تنفيذها على أساس المشاركة والتكامل للجهود الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأنه يجب دعم وحدات الإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة حتى تكون قادرة على استكمال مسيرة التنمية والنهوض بالمرافق والخدمات العامة التي يتم إنشائها.

كلمات مفتاحية : شمال سيناء– التنمية الشاملة والمستدامة -عوامل نجاح التنمية -المشاركة المجتمعية

Abstract:

Sinai is distinguished by its political and economic importance. Therefore, after its liberation, governments took care of its reconstruction and laying down plans and strategies for its development. Some projects were established and billions of pounds were spent, but government efforts before the June 2013 revolution were ineffective. The current government has also paid attention to its development and sought to address the reasons that led to the weakness of the effectiveness of previous efforts. This study aims at evaluating the government's efforts to develop North Sinai, identifying obstacles and challenges that may affect its results, and identifying the factors that help the effective success of the comprehensive and sustainable development process in North Sinai. The study concluded that one of the most important factors for the success of development is the existence of integrated plans and a clear and comprehensive vision for the various aspects of development and work to implement them on the basis of participation and integration of government efforts, civil society and the private sector. And that local administration units and their elected councils must be supported so that they are able to complete the development process and advance the public utilities and services that are being established.

Key Words: North Sinai - comprehensive and sustainable development - development success factors - community participation

مقدمة :

تعتبر سيناء بوابة مصر الشرقية، وتذخر بثروة من الموارد الطبيعية من اراضى خصبة بمساحات شاسعة، وثروات معدنية بجبالها ووديانها، وايضا ثروات سمكية متنوعة لإتساع شواطئها، كما ان لديها مقومات سياحية من المحميات الطبيعية وسفارى الصحراء (١). تلك الامكانيات ومصادر الثروات المتعددة لم تستغل إلى الأن الاستغلال الأمثل لدعم الجهود الحالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

فمن المعلوم ان سيناء ظلت مطمع من دولة إسرائيل وقامت باحتلالها مرتين فيما يقرب من عشر سنوات في عهد الرئيس جمال عبد الناصر: المرة الاولى سنة ١٩٥٦ وانسحبت منها فوراً بعد قرار الامم المتحدة والمرة الثانية سنة ١٩٦٧ ولم تنسحب منها الا بعد حرب أكتوبر 1973 وتوقيع معاهدة السلام مع مصر سنة ١٩٧٩ . أيضاً تحاول الجماعات المتطرفة السيطرة عليها، وتم اعلان ان سيناء ولاية إسلامية. كما استغلت حركة حماس الفراغ السكاني ووجود مساحات شاسعة بدون استغلال لإمكانياتها، وقامت بحفر الأنفاق لاستخدامها لنقل البضائع المهربة والمواد الممنوعة.

وفي ظل هذا التهديد المستمر للسيطرة علي سيناء والرغبة في الإستفادة من مواردها كان من الضروري ان تبذل الحكومات جهودا لتنميتها وتشجيع المواطنين من المحافظات المصرية الأخرى علي الإقامة بها، خاصة أن مساحتها ٦١ ألف كيلومتر مربع أي نحو ٦ بالمئة من مساحة مصر ويسكنها تقريبا نحو ٧٠٠ ألف نسمة، وتبلغ مساحة شمال سيناء ٢٧,٥٧٤كم٢، وعدد السكان بها ٤٥٧,٠٠٠ نسمة(٢). ومن هنا شهدت سيناء العديد من محاولات التعمير والتنمية قامت بها الحكومات السابقة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. وأرتفع مستوي الاهتمام بتنميتها بعد تحريرها بالكامل في عام ١٩٧٩، وتم بالفعل إنشاء بعض المرافق الأساسية وعمل بنية تحتية في المدن والقري بها، كما تم إنشاء بعض المنشأت السياحية والفندقية والطرق، والتي ساعدت علي جذب المزيد من السائحين، أيضاً أعطت الحكومات بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ إهتمام كبير بتنمية سيناء وذلك اتفاقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تهدف الي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بكافة مناطق البلاد(٣).

المشكلة البحثية :

رغم الأهمية الإستراتيجية لسيناء إلا أنها عانت كثيراً على مدار سنوات طويلة من الأهمال والتهميش، و أدي نقص الخدمات والمرافق العامة الي احجام المستثمرين عن إقامة المشروعات الاقتصادية والصناعية، مما أدى بدوره إلى ضعف جودة حياة المواطنين بسيناء، وضعف الشعور بالانتماء للوطن. ورغم الجهود الحكومية الحالية لتنمية سيناء

وانطلاق الخطة الاستراتيجية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٨ والتي استهدفت تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل مناطق وأقاليم الجمهورية، إلا أنه مازال هناك نقص في العديد من الخدمات العامة مما يصعب معها تحفيز المواطنين المصريين من المحافظات الأخرى للإقامة بسيناء، أو تشجيع المستثمرين علي إنشاء المؤسسات الاقتصادية والصناعية بها، كما أن هناك مناطق وقرى عديدة لم تشملها جهود التنمية بشكل مناسب .

أيضاً من متطلبات تحقيق التنمية الشاملة ان تتوافر عدد من العوامل التي تساعد علي نجاح جهود التنمية ومنها التخطيط للتغيير الثقافي والإجتماعي للسكان في سيناء، والاهتمام بالجوانب الانسانية والاجتماعية ولايوجد مؤشرات تفيد الإهتمام بهذه الجوانب بالقدر الكافي، كما أن جهود التطوير الإداري للوحدات المحلية بشمال سيناء محدودة حيث لا تتوافر لها الإمكانات والموارد البشرية التي تجعلها قادرة علي إنشاء وإدارة الخدمات العامة والنهوض بها في المستقبل.

أهمية الدراسة :

تتميز شبه جزيرة سيناء بأهمية سياسية واقتصادية، ويمكن أن تمنح للاقتصاد المصري فرصة جيدة للنمو، ومن هنا أهتمت الحكومة حاليا بإنشاء العديد من المشروعات الاقتصادية الكبرى والإهتمام بتأسيس عدد من المرافق العامة الأساسية مثل تأهيل الطرق وانشاء الانفاق لتصل سيناء بأقليم قناة السويس وغيرها من المرافق والخدمات العامة، ورغم هذه المشروعات الهامة إلا انه من الأهمية أيضاً لإستكمال مسيرة التنمية الشاملة بسيناء أن تتوافر عدد من العوامل الأساسية التي تضمن نجاح عمليات التنمية واستمرارها، خاصة ان هناك العديد من التحديات الاجتماعية والأمنية. وعلي ذلك تبدوا أهمية هذه الدراسة في تحديد أهم هذه العوامل التي تساعد علي تحقيق التنمية الشاملة بشمال بسيناء ورفع مستوى الشعور بالولاء والانتماء للوطن لدي سكانها.

ومما لاشك فيه أن تحقيق التنمية بفعالية وكفاءة عالية يساعد بدوره على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لسيناء وتحسين جودة الحياة لسكانها وجذب المستثمرين المصريين والأجانب لإنشاء مشروعات تساعد على توفير فرص العمل وتحد من البطالة بين الشباب حتى لا يتم استقطابهم وتجنديهم من قبل الجماعات المتطرفة، كل ذلك سيؤدى إلى ملئ الفراغ السكانى لسيناء الذى يمثل ثغرات واسعة لإنتشار الأرهاب واستمراره. أيضاً ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ندرة الأبحاث العلمية التي تتناول عمليات التنمية بجوانبها المختلفة لسيناء وبصفة خاصة تنمية شمال سيناء.

وتطرح الدراسة التساؤلات الأتية :

- ماهي العوامل التي تساعد علي تحقيق التنمية الشاملة بفعالية اكبر ؟
- ماهى السياسات التى تبنتها الحكومات السابقة بعد تحرير سيناء لأحداث التنمية واسباب ضعف فاعلية جهودها؟
- ما مدي نجاح السياسات التى تبنتها الحكومة بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في تحقيق التنمية ؟ وماهى التحديات التى يمكن أن تحد من فاعليتها؟

وتهدف الدراسة إلى :

- تحديد العوامل العلمية لإنجاح عملية التنمية الشاملة والمستدامة بفاعلية .
- تقييم الجهود الحكومية للتنمية منذ تحرير سيناء وتحديد اسباب ضعف فاعليتها.
- الوقوف على الجهود الحالية بشمال سيناء والمعوقات والتحديات التى قد تؤثر على نتائجها .

وتتبني الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف علي جهود التنمية فى سيناء منذ تحريرها وبصفة خاصة شمال سيناء وتحديد نقاط الضعف فيها، والرجوع الي العديد من المصادر والمراجع العلمية العربية والأجنبية للوقوف على مقومات التنمية الشاملة والمستدامة وعوامل نجاحها، كما تم الإعتماد علي إقتراب النظم وتحديد العوامل البيئة سواء الداخلية أو الخارجية المؤثرة علي تنمية شمال سيناء، مع الأخذ في الإعتبار المنهج القانوني ومراجعة الوثائق والقوانين التي ترتبط بتنمية سيناء.

وعلى ذلك سوف نقسم الدراسة طبقا للنقاط الأتية :

أولاً : مفهوم التنمية والعوامل الأساسية لنجاح جهود تحقيقها .

ثانياً: تقييم جهود التنمية منذ تحرير سيناء وحتي قيام ثروة يونيو ٢٠١٣ وتحديد اسباب ضعف فاعليتها.

ثالثاً : الجهود الحالية لتنمية شمال سيناء وما تواجهه من تحديات.

١ ـ العوامل الأساسية لنجاح جهود التنمية :

تشهد الدول النامية في الحقبة الحالية المزيد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية في ظل نقص في الموارد وضعف فرص التنمية الاقتصادية الأمر الذي يدعو

إلى زيادة الحاجة إلى دور ريادي من قبل أجهزة التنمية من أجل بلورة الأولويات وانتهاج التخطيط الجيد من أجل ضمان إدارة وتوزيع الموارد بفعالية وكفاءة عالية، كمطلب رئيسى فى سعى الدول النامية لإثبات وجودها واستقلالها. ومن الطبيعي بالنسبة لهذه الدول ان يأخذ البعد الاقتصادي للتنمية أهمية خاصة، إلا أنه نتيجة للتطورات المحلية والعالمية فقد اتسع مفهوم التنمية وحدد الباحثون العديد من عوامل نجاحها وسنتناول في هذا الجزء من الدراسة التعرف علي مفهوم التنمية وما ستتبناه هذه الدراسة، وتحديد اهم عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

١-١ مفهوم التنمية وأبعادها

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى ب " عملية التنمية "، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. كما ان التحرر السياسي لعديد من الدول النامية أبرز أهمية جوانب وأبعاد أخري في مفهوم التنمية، لذا ظهر مصطلح التنمية الشاملة، كما أبرزت المؤتمرات الدولية مصطلح التنمية المستدامة. ولضمان تحقيق التنمية بفعالية وكفاءة سعت البحوث المختلفة الى تحديد عوامل نجاحها، وهذا ما سنتناوله بالإيضاح كما يلي :

١-١-١ مفهوم التنمية الشاملة

يجب الإشارة أن هناك عديد من المفاهيم التي تلتقي أو تتداخل أو تستوي مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم " التحديث " و" التقدم" ، " التطور" ، ومرد ذلك إلي ان الدول التي حققت التنمية هي الدول التي نُطلق عليها الدول المتقدمة أو الدول الحديثة أو الدول المتطورة . وعلي أية حال سنستعمل هذه المفاهيم باعتبارها عبارات مترادفة. وقد برز مفهوم " التنمية " Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة عل حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي" Material Progress " ، أو التقدم الاقتصادي(٤) "Economic Progress "

ويستخدم مفهوم التنمية Development من قبل الاقتصاديين على انه نقل المجتمع من حالة التخلف الاقتصادي الى حالة جديدة من التقدم والرفاهية الاقتصادية مع الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. وانها

عملية تعنى برفع كفاءة الثروة المنتجة بما ينمى الثروة القومية ويولد الفائض الإقتصادى اللازم للتوسع المضطرد للإستثمار.(٥)

ونتيجة للمتغيرات الإجتماعية والسياسية والإدارية اتسع مفهوم التنمية ليشمل ابعاد وجوانب أخري غير الاقتصادية، وإرتبط بالعديد من الحقول المعرفية: الاجتماعية، والسياسية، والإدارية. فالتنمية عملية متعددة الابعاد تتضمن إجراء تغيرات عملية جذرية شاملة ومتكاملة تشمل كل جوانب الحياة فى المجتمع وفى الدولة والهياكل : الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية السلوكية، والإدارية، وقانونية.

ويمكن القول أن التنمية الشاملة تتحقق من خلال تفاعل كل هذه الجوانب والأبعاد، فهي تحدث تغير جذرى شامل لنظام قائم فى المجتمع واستبداله بنظام آخر اكثر كفاءة وقدرة. ومن هنا تتعدد التعريفات وفقاً لمنطلاقاتها او الزوايا التى ينظر اليها المتخصصين في المجالات العلمية المختلفة ولعل أهم هذه التعريفات المتصلة بأهداف هذه الدراسة هي:

- التنمية الشاملة هي التغير المقصود الموجه والمخطط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرارية والرفاهية والنمو للمجتمع من كافة جوانبه ونظمة الفرعية .(٦)
- وهي التحسين المستمر لرفاهية السكان جميعهم على اساس مشاركتهم النشطة والحرة لدعم عمليات التنمية مع تحقيق التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ما أمكن، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي. ويلاحظ ان هذا التعريف ابرز أهمية مشاركة السكان في عمليات التنمية والتوزيع العادل لنتائجها (٧).
- ومن المنظور السياسي تعرف التنمية علي انها المقدرة على الاتصال الجماهيري وإطلاق الحريات العامة وإتاحة المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرار، وضمان وجود مشاركة فعلية وحقيقية من قبل كل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءهم الاقليمية والاجتماعية فى الدولة، وتنمية الشعور بالانتماء القومي او الوطني، من خلال وسائل الإعلام وحرية الكتابة والنشر وقدرة المواطن على استخدام هذه القنوات كوسائل تعبير(٨) .
- ويميل المتخصصون في علم الاجتماع الى تعريف التنمية على إنها " تطوير انماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير التى تؤثر فى سلوك الافراد وتحديد ادوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التى ينتمون إليها ومعالجة المشكلات الناجمة عن التغيير والمتصلة به بهدف رفع المستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع وتوفير احتياجاتهم من (التعليم - الصحة - الإسكان - تامين الاجتماعي- الثقافة وغير ذلك من خدمات حيوية ترتبط بها المعيشة الكريمة للأفراد) (٩). وأن التنمية يجب أن تهدف أيضاً الى تطوير التفاعلات بين اطراف المجتمع جمعياً الفرد والجماعة والمؤسسات

الاجتماعية والحكومية والاهلية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الوطنية.

- وتؤكد هيئة الأمم المتحدة عام 1956 علي أن التنمية هي ليست مسئولية الحكومات وحدها إنما هناك فاعلين آخرين لها ، لذا عرفت التنمية علي أنها" العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي" .

١-١-٢ مفهوم التنمية المستدامة :

كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.(١٠) كما ساهمت مؤتمرات الأمم المتحدة والمعنية بالبيئة والتنمية مثل : المؤتمر الذى انعقد فى ريو دى جانيرو فى عام ١٩٩٢ ومؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ فى جوهانسبرج ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (United Nations Conference on Sustainable Development)أوما يُعرف بقمة الأرض عام ٢٠١٢، في التأكيد علي التزام الدول بتحقيق التنمية المستدامة، بهدف التوفيق بين الأهداف البيئية للمجتمع العالمي والجوانب الأخرى للتنمية (١١).

وعرفت التنمية المستدامة بأنها هي القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (١٢)، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والمحافظة على البيئية، والرفاهية الاجتماعية(١٣) .

وتعرف التنمية المستدامة أيضا بأنها : عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل الأفراد، ، بالصورة التى تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات(١٤).

ودون الخوض فى المفاهيم المتعددة للتنمية المستدامة والتي اختلفت وفقاً لمجالات التخصص، يجب الإشارة أن التنمية المستدامة اضافت البعد البيئي لعمليات التنمية، وانه من الأهمية عند إنشاء المشروعات التنموية الاقتصادية مراعاة الحد من التلوث البيئي

وتجنب الآثار البيئية الغير مباشرة. وأن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

وعلي اية حال يمكن القول ان التنمية تعنى إحداث تغيرات فى جميع مجالات الحياة المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والبشرية والبيئية بهدف تحسين نوعية الحياة باستدامة(١٥) . أي انها يجب ان تلبى أمانى وحاجات الحاضر والمستقبل فهي تسعى الى إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم فى الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية ، والقضاء على التفاوت الصارخ بين طبقات الشعب المختلفة(١٦).

وتوضح التعريفات السابقة علي ان التنمية تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. مع ترشيد الإنفاق والحد من إهدار الموارد المتاحة، ودون الإضرار بالبيئة وذلك حفاظا علي حقوق الأجيال القادمة.(١٧)

١-٢ عوامل أساسية لنجاح عمليات التنمية

ونخلص مما سبق ان التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته. ولعل من أهم العوامل التي يجب توافرها لرفع مستوي فعاليتها وضمان استدامتها ما يلي :

- ان تقوم علي اساس المشاركة المجتمعية النشطة والحرة لدعم عمليات التنمية من قبل كل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءهم المحلية والقبلية والدينية فى الدولة، وضرورة اشتراك أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم وأحوالهم وظروف معيشتهم؛ ومن الضروري أن يكونوا على دراية كاملة وتشارك في صنع خطط التنمية، إذ ان ذلك له أهميته في تنمية الشعور لديهم بالانتماء القومي او الوطني قبل الإنتماءات القبيلية والدينية، وإتاحة الفرصة لهم لإستخدام كافة وسائل التعبير عن الرأي، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الوطنية. وأن تلعب المجالس المنتخبة دورا بارزاً في عمليات التنمية .
- تطوير انماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير التى تؤثر فى سلوك الافراد . وأن تهتم جهود التنمية ببناء الانسان وتحريره وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل والبناء. وإيجاد لغة مشتركة وإحساس مشترك لدي افراد المجتمع وتنمية الولاء الثقافى

والشعور القومى وروح المواطنة . والسعي الي إندماج السلطات التقليدية المجتمعية والقبلية والتى ما تزال تؤثر سلباً فى إتجاهات الافراد والمجتمع.

- إعداد خطط متكاملة بناء علي رؤية واضحة وشاملة للجوانب المختلفة للتنمية مع العمل علي تنفيذها على أساس المشاركة والتكامل للجهود الأهلية والحكومية والقطاع الخاص وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة(18) .
- أن يراعى عند وضع الخطط التنموية الإستجابة لاحتياجات السكان والإعتماد على الموارد المحلية والإهتمام بالمناطق المهمشة، وأن تعمل علي تحقيق التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ما أمكن(١٩).
- العمل على اكتشاف موارد المجتمع وتنميتها واستغلال والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر. مع وجود قواعد بيانات شاملة لتطور النمو السكانى والموارد المتاحة وغيرها من البيانات التى تساعد على وضع الخطط (بصفة خاصة الخطط الإستراتيجية) لضمان الاستدامة(٢٠).
- توفير مناخ جيد للإستثمار ومنح مزايا للمشروعات الصغيرة ودعم المجتمع المدنى فى هذا المجال .
- رفع كفاءة وحدات الإدارة المحلية لتكون قادرة علي تنفيذ الخطط بكفاءة وفعالية عالية، وصيانة الخدمات العامة والنهوض بها، وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التنمية.

وتجدر الإشارة ان نجاح التنمية بصفة خاصة فى سيناء يستلزم السعى لتوفير الاستقرار الأمنى والسياسى ومكافحة الأرهاب حيث أن ذلك يعتبر شرطاً اساسيا لإحداث التنمية الشاملة .

ويوضح الشكل التالى أهم العوامل التى تساعد على إحداث التنمية بنجاح : (شكل رقم ١ عوامل نجاح عملية التنمية(٢١))

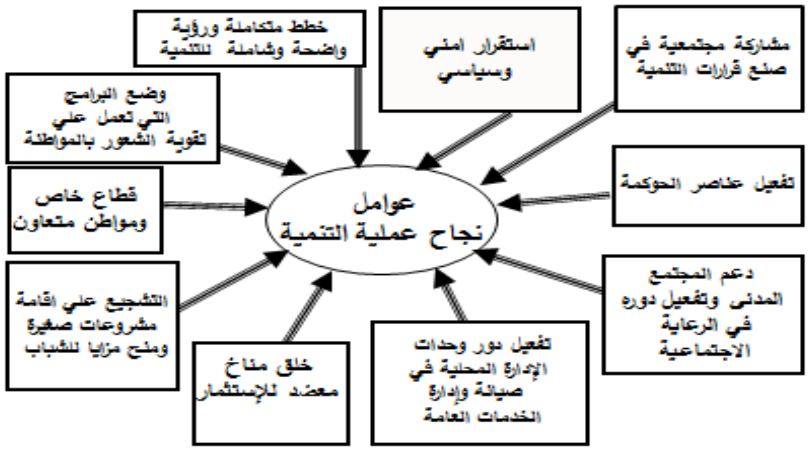

٢- تقييم جهود التنمية منذ تحرير سيناء وحتي قيام ثروة يونيو ٢٠١٣ وتحديد اسباب ضعف فاعليتها

تعددت جهود تنمية سيناء بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ حيث كانت القيادة السياسية على قدر من الوعى بأن الحركة الصهيونية التى قامت على عقيدة باطلة، وحاولت أن ترقى بها إلى ذروة الحقيقة وهى أن فلسطين وما حولها من أرض تمتد من نهر النيل بمصر إلى النهر الكبير نهر الفرات هي أرض الميعاد ووعد الرب بها شعبه المختار من بني إسرائيل لتكون ملكاً ووطنا . أدى ذلك إلى اقتناع جميع الدول العربية ان وجود اسرائيل يشكل خطراً على اراضيها، ومن هذا المنطلق سعت القيادات المصرية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى اعمار سيناء وتقوية الشعور بالإنتماء لمصر لدى سكانهاً . واستمرت فكرة تنمية سيناء وتوالت المحاولات فى عهد كل من الرئيس انور السادات والرئيس حسنى مبارك من خلال وضع الخطط والإستراتيجيات وإقامة المشروعات وتم انفاق المليارات من الجنيهات إلا أن البعض منها لم يكتمل .

وفيما يلى عرض لأهم الجهود الحكومية لتنمية سيناء حتى قيام ثورة يونيو ٢٠١٣ :

رغم وعى رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ بأطماع اسرائيل فى ارض سيناء إلا أن جهود التنمية المحدودة لم تؤتى ثمارها حيث ظهرت فكرة القومية العربية ومساعدة الشعوب العربية فى الحصول على استقلالها والتخلص من الحكام المستبدين، وأعقب ذلك تأميم قناة السويس والذى من نتائجه العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ثم تلى ذلك حرب يونيو ١٩٦٧ الى احتلت فيها اسرائيل ارض سيناء بالكامل ومن هنا اصبح الحديث عن مشروع تنمية سيناء مجرد فكرة حبيسة الوجدان (٢٢).

ثم حاول الرئيس السادات تحقيق الحلم وتحديداً فى ١٨ ابريل ١٩٧٤ بوضع استراتيجية لتنمية سيناء بعد نصر اكتوبر ١٩٧٣ مع مجموعة من علماء مصر تحت عنوان " ورقة اكتوبر " واعلن إنشاء الجهاز القومى لتعمير وتنمية سيناء. وحتي يمكن إنشاء الخدمات العامة بسيناء ومشاركة سكانها في مراقبة تنفيذها تم تطبيق نظام الإدارة المحلية بسيناء لأول مرة بموجب القرار الجمهوري رقم ٨١١ لسنة ١٩٧٤ وتم تقسيم سيناء الي محافظتي شمال وجنوب سيناء بالقرار الجمهوري رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ وضم هاتين المحافظتين إقليمياً الي إقليم قناة السويس وتنقسم محافظة شمال سيناء إدارياً إلى ستة مراكز إدارية وهى(العريش– رفح – الشيخ زويد- بئر العبد- نخل – الحسنة) ويدخل فى نطاقها ٨١ قرية و ٤٥٩ قرية تابعة وتجمع بدوى. وقد اختيرت مدينة العريش لتكون عاصمة شمال سيناء حيث أنها أكثر مدن شمال سيناء حضرية واعلاهم كثافة سكانية (٢٣).

وفى يناير ١٩٧٩ بدء حفر ترعة السلام من فارسكور (تقع على فرع دمياط) إلى التينة (تقع على قناة السويس) وكان مقرر لها أن تقطع قناة السويس من خلال ثلاثة انفاق لتروى نصف مليون فدان فى سيناء(٢٤)، وطلبت القيادة السياسية عمل دراسة جدوى دولية لتوصيل مياه النيل إلى القدس ولاقى هذا الطلب معارضة شديدة من الرأى العام المصرى، إلا أن البعض فسر ذلك بإعتباره مجرد مناورة سياسية، خاصة وأن أى دراسة جدوى لمثل هذا المشروع يجب أن تشمل أبعاداً سياسية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية وفنية. وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ بدأت فكرة مشروع ترعة السلام تدخل حيز التخطيط (٢٥)، إلا أن ذلك لم يكتمل نظراً لعدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية لإقامة هذه المشروعات الكبيرة خاصة وأن مصر عقب الحروب المتتابعة عانت من ضعف فى النمو الاقتصادى والبنية التحتية فى كافة ارجاء الدولة(٢٦)،

وفى عهد حكومة الرئيس حسنى مبارك اعيد احياء فكرة تنمية سيناء، وأعلنت وزارة الزراعة عام ١٩٨٦ إمكانية جدوى استصلاح ٢٥٠ الف فدان بشمال سيناء، وبعد ثلاث سنوات وفى عام ١٩٨٩ أعدت الهيئة العامة لمشروعات التنمية الزراعية واستصلاح الأراضى دراسة جدوى لمشروع شمال سيناء للتنمية الزراعية NSADP لإستصلاح ٢٦٥ الف فدان بالتعاون مع شركة اتكتز Atkins للإستشارات والهندسة، وفى نفس العام اعد مركز الاستثمار بالفاو FAO والبنك الدولى تقريرا عن المشروع (٢٧) .

وفى عام ١٩٩٠ تم إضافة ١٣٥ الف فدان على المساحة المذكورة من قبل لتصبح المساحة الكلية ٤٠٠ الف فدان، وذلك بناء على طلب محافظ شمال سيناء فى ذلك الوقت، وتقع هذه المساحة فى سهول السر والقوارير فيما يعرف بوادى العريش . وفى عام ١٩٩١ أقر مجلس الوزراء نقل مسؤوليات تنفيذ المشروع من وزير الزراعة إلى وزير الرى والموارد المائية، على أن يتم إدارته بمعرفة الهيئة العامة لتنمية سيناء. وتوالت الإهتمامات بتنمية سيناء فى عهد الرئيس مبارك بمشروعات لم تكتمل.

وتواصلت المحاولات التنموية بسيناء عام ١٩٩٤ اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بتخصيص ٤٠٠ الف فدان لحفر ترعة السلام بطول ١٥٥ كيلو متر واعلنت وقتها دولة الكويت عن تخصيص ١١ مليار دولار لدعم المشروع ، وقد استهدف المشروع استزراع ٦٧٠ الف فدان ، إلا أنه توقف عن العمل دون إبداء اسباب واضحة(٢٨)، حتى بلوغ عام ٢٠٠٨ اصدر الرئيس مبارك قرارا بنقل تبعية مشروع ترعة السلام من جهاز تنمية مشروعات سيناء إلى وزارة الزراعة، وتحويل ميزانية ترعة السلام لاستكمال مشروع توشكى وتوقفت أعمال الحفر نهائياً قبل البدء فى المرحليتن الأخيرتين (مرحلة مزار والميدان ومنطقة السر والقوارير) وجدير بالذكر أنه كان مقرراً الإنتهاء من الحفر

الكامل للترعة عام ٢٠٠٢، وصدر قرار بإغلاق محابس المياه عن الأراضى المنزرعة بحجة الإعتداء على مياه الترعة، وتذكر دراسة للمركز القومى للمعلومات ودعم اتخاذ القرار أن قرار الوقف جاء بعد تنفيذ ٩٠٪ من المشروع(٢٩).

ومن جانب أخر تم إعداد مشروع لتقسيم القري بشمال سيناء إلى قرى مركزية وقرى فرعية تخدم كل قرية فرعية ٧٥٠٠ فدان، بشرط أن يتم الوفاء بإحتياجات وخدمات السكان داخل كل قرية على حدة، حيث يقوم هذا المشروع على ثلاثة محاور للتنمية وهى:

- المحور الأول : هو الشمالى الغربى (الذى يضم قطاع سيناء) خليج السويس، ويركز المشروع على خلق قاعدة لجذب الإستثمارات والسكان من خلال القطاعات الفرعية وهى السياحة الداخلية والتجمعات العمرانية الجديدة والخدمات الأساسية، والربط بين مدن القناة بواسطة شبكة من السكك الحديدية .
- المحور الثانى : هو المحور الشرقى، المتمثل فى خليج العقبة، وتعتمد التنمية فيه على السياحة الدولية بصفة خاصة وإمدادها بجميع المقومات المساعدة مثل شبكة قومية من البنية الأساسية .
- المحور الثالث : ويتمثل فى قطاع النقل الأوسط، ويشمل إقامة وادى التكنولوجيا ومعاهد متخصصة، ومراكز أبحاث وقرية للحجاج، ومركز للخدمات الإقليمية والدولية ومركز لسياحة السفارى والمشروعات الصناعية ، كما شملت الخطة إنشاء ٥٠ مدينة لتوطين ٣ مليون مواطن .

فى عام ١٩٩٧ تم وضع تصور عن بناء خط سكك حديد (اسماعيلية – رفح) ويقوم هذا المشروع على إنشاء خط سكة حديد من الإسماعيلية إلى رفح حيث يعبر قناة السويس عبر كوبرى متحرك وتم بالفعل مد قضبان الخط إلى منتصف بئر العبد، أى نحو نصف المسافة تقريباً، وتم إنشاء محطات الخط من الفردان والقنطرة وبالوظة، وبالوظة ورمانة، وبئر العبد وتم افتتاحه فى ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ وإنتقل بالفعل بعض المزارعين من محافظات الدلتا للعمل بالزراعة على مياه ترعة السلام. وقد تكلف المشروع ٢٧ مليار جنية (٣٠).

اجهض هذا المشروع العملاق الذى يحمى العمق الإستراتيجى المصرى، بتوقف العمل بترعة السلام ونقل تبعيتها لوزارة الزراعة ومخصصاتها إلى توشكى، وكعادة المشروعات التى لا تكتمل فى تلك الفترة توقف العمل فى استكمال الخط الحديدى وبدأت عصابات مجهولة فى اقتلاع قضبانه. وفى عام ٢٠٠٧ اصدر رئيس مجلس الوزاء قرار رقم ٣٥٠ نص فى مادته الرابعة عدم تملك اراضى المنشآت والشركات بسيناء ويجيزها

فقط بحق الإنتفاع لمدة ٩٩ عاما، هذا القرار جعل الشباب يعزف عن الذهاب إلى سيناء لزراعتها وتعميرها .

وفى عام ٢٠١١ اثناء ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من فراغ امنى بشمال سيناء نشطت وتسارعت من خلالها تجارة حفر الانفاق التى استخدمت فى تجارة المواد المهربة والممنوعة وتسلل اليها الارهابين من دول عدة نتيجة ثورات الربيع العربى، واصبح شمال سيناء بؤرة تضم الجماعات الإرهابية والمتطرفة، التى عانت منها مصر لسنوات عديدة، وفى محاولة لإنقاذ شمال سيناء اصدر المجلس العسكرى وقتها مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء نص فى مادته السابعة على إنشاء هيئة عامة إقتصادية تسمى الجهاز الوطنى لشبه جزيرة سيناء، ويكون له الشخصية الإعتبارية ويتبع رئيس مجلس الوزراء. ويكون مقره فى شمال سيناء ويجوز له إنشاء فروع له بالمحافظة، ومن ضمن اختصاصاته دراسة ووضع السياسات والخطط التنموية، اقتراح المشروعات والإستثمارات فى إطار السياسة العامة للدولة(٣١).

وفى ظل حكم جماعة الأخوان تم اصدار القرار رقم ٤٥٩ لسنة ٢٠١٢ بإصدار اللائحة التنفيذية له، وقرار ٦٠٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن تشكيل مجلس إدارة الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء، وظلت تلك القرارات شكلية دون تنفيذ اى مشروعات فعلية (٣٢).

ونخلص مما سبق أن شبه جزيرة سيناء عانت الكثير من التجاهل والإهمال بصورة تقليدية فى خطط التنمية الإقتصادية والبشرية للحكومات المصرية المتعاقبة، وكان لهذا الإهمال نتائجه السلبية فى كافة النواحى فمن الناحية الإقتصادية أدى هذا الوضع لعدم القدرة على الإستفادة من الثروات الطبيعية ومجالات الإستثمار المختلفة فى سيناء، كما تسبب ذلك من الناحية البشرية فى عدم وضع سيناء على خريطة إعادة التوزيع السكانى لتقليل الكثافة السكانية العالية فى وادى النيل والدلتا، بالإضافة إلى أن السكان الفعلين فى سيناء حرموا من الحصول على خدمات افضل، وفرص عمل أكثر وغير ذلك، وأخيراً فإن استبعاد سيناء من خطط التنمية قد مثل ثغرة دفاعية كبيرة لأنه من المعروف تقليدياً أن المناطق المأهولة بالسكان والمتمتعين بإهتمام حكومى وتنموى أكثر قدرة على الصمود فى وجه أى عدوان، ويكون إحتلالها والسيطرة عليها أكثر صعوبة بالنسبة للمعتدى وهو ما يمكن أن يفيد فى جولات الصراع المسلح المختلفة التى دارت على ارض سيناء بداية من عدوان ١٩٥٦ مرورا بنكسة ١٩٦٧ وحرب رد الكرامة ١٩٧٣ ووصولاً للحرب الحالية على الإرهاب منذ ٢٠١١، وبالتالى فإن كافة هذه الإعتبارات تؤكد أن هناك خسارة كبيرة تحملتها مصر بسبب تجاهلها لتنمية سيناء ويرجع ضعف جهود التنمية فى تحقيق الأهداف المرجوة وبصفة خاصة فى شمال سيناء فى تلك المرحلة إلى ما يلى :

- أن هذه الجهود استهدفت بصفة اساسية التنمية الزراعية والسياحية وإهمال الإستثمار التعديني والصناعي رغم أن سيناء غنية بمواردها الطبيعية مثل :الرخام ، والفحم ، والرمال السوداء والكبريت وغيرها من الموارد .
- لم تقوم جهود التنمية بناء خطة شاملة ومتكاملة لكافة جوانب التنمية تشمل سكان سيناء، حيث انطلقت من إستراتيجية تقوم على تعمير سيناء من خلال تشجيع الهجرة لأرض الخير المنتظرة، والحفاظ عليها ضد الأعداء .
- معظم الجهود والأستثمارات التنموية كانت من نصيب جنوب سيناء من خلال إنشاء المشروعات السياحية وتحسين الخدمات العامة من طرق ومياه الشرب وكهرباء وغيرها، وإهمال الشمال السيناوى.
- اهدار الموارد نتيجة لتغير السياسات والإستراتيجيات الخاصة بتنمية سيناء فبعد أن تم تنفيذ نسبة كبيرة من مشروعات زراعة الأراضى من خلال شق ترعة السلام تحولت المخصصات إلى مشروع توشكى .
- اعتمدت الجهود فى هذه الفترة على منهجية مركزية وفوقية دون مشاركة الوحدات المحلية والتى تشمل جميع مناطق سيناء الشمالية حيث تركزت الاهتمامات على المدن والمناطق الحضارية دون باقى المناطق، كما أن الجهود فى مجال تأسيس البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية للسكان كانت محدودة .
- ضعف الأهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء الجامعات والمدارس الفنية ومراكز التدريب لتأهيل سكانها للمساهمة فى مشروعات التنمية المختلفة .
- عدم الإهتمام بالمشاركة المجتمعية حيث لم يوضع فى الإعتبار عند وضع الخطط والإستراتيجيات السابقة مشاركة أهالى سيناء ودراسة احتياجاتهم لعدم تفعيل دور المجالس المحلية مما ولد الشعور لديهم بالتهميش .
- لم يؤخذ فى الإعتبار الاختلافات والإنتماءات المحلية والقبيلة لأهالى سيناء ووضع الخطط والبرامج التى تعمل على تغيير انماط العلاقات الإجتماعية التى تعلى من قيمة الشعور والولاء للوطن .
- لم يتم الإهتمام بإنشاء أو إعادة تأهيل المساكن بالقرى البدوية من خلال شبكة من الطرق والمواصلات و وسائل الاتصالات المختلفة لربط قرى سيناء بالمناطق الحضرية وكذا بمحافظات الجمهورية .
- تتضارب التشريعات والقوانين الخاصة بتملك المنشأت والشركات فى سيناء حيث صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لعام ٢٠٠٧ ونص فى مادتة الثانية والثالثة " لا يجوز للشركات والمنشآت تملك أو أن يكون لها حق الأنتفاع بالأراضى والعقارات

فى بعض المناطق بشبة جزيرة سيناء حددها القرار نصاً، وأن يكون حق الأنتفاع فى بعض المناطق بشروط محددة، ثم صدر قانون ١٤ لسنة ٢٠١٢ والذى نص فى مادته الثانية " أن يكون تملك الأراضى والعقارات المبينة بمناطق التنمية إلا للأشخاص الطبيعين من حاملى الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أى جنسيات أخرى ومن ابوين مصريين ..." مما أدى إلى إحجام المستثمرين عن إقامة المشروعات الصغيرة سواء الصناعية أو الإنتاجية فى سيناء.

٣- جهود تنمية شمال سيناء بعد ثورة يونيو ٢٠١٣

بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تعددت الجرائم الإرهابية بصفة خاصة بشمال سيناء ، وأعلن عن أن سيناء ولاية إسلامية، لذا أولت القيادة السياسية إهتمام خاص بسيناء إنطلاقا من أن القضاء على الإرهاب يتطلب تحقيق تنمية متكاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والعمرانية. وتم وضع برنامج لتنمية شبه جزيرة سيناء، يحظى بدعم من قبل الصناديق العربية ومؤسسات التمويل الدولية لما تمثله سيناء من أهمية استراتيجية فى المنطقة . وأعلنت القيادة السياسية أن حجم التكاليف المطلوبة لتنمية سيناء والتي تمتد من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢ تصل تكلفتها الإجمالية لنحو ٢٧٥ مليار جنيه، تم تدبير جزء منها من صناديق عربية شقيقة كقروض، والجزء الباقى سوف تتحمله الحكومة والقوات المسلحة والشعب المصري، وحددت الحكومة ملامح خطة التنمية في سيناء أهمها (٣٣):

- تعزيز دمج سيناء في النسيج القومي المصري وإدخالها في مجال اهتمام المستثمرين، وزيادة جاذبية سيناء للاستثمار الوطني والأجنبى من خلال وضع خريطة للاستثمارات المتكاملة، وتحفيز الاستثمار، والقطاع الخاص لضخ استثمارات، والعمل علي إنشاء عاصمة اقتصادية جديدة بسيناء تحمل اسم "سلام".
- إعادة توزيع خريطة مصر السكانية، وتحفيز الإقامة بسيناء، ومنها الحوافز الاقتصادية، وحوافز اجتماعية،
- تأسيس سلسلة من المجتمعات العمرانية الجديدة المتكاملة، ومدها بشرايين الحياة عبر بناء جسور وأنفاق تربط البوابة الشرقية لمصر بمنطقة وادي النيل والدلتا،
- العمل علي الاستغلال الأمثل لثروات ومقومات أرض الفيروز الاقتصادية وإعادة بناء الإنسان بها،
- تأسيس مؤسسات تعليمية وصحية وتوفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة،
- تنفيذ مشروعات تدعم تأهيل وتدريب المجتمع المحلي على الصناعات المتطورة والحديثة، وإنشاء مستقرات بشرية تحتوي على مراكز ثقافية ورياضية ودينية.

وفي هذا الإطار تم تعديل قانون تنمية سيناء رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٥ حيث أجاز للمصريين مشاركة الغير في مشروعات إستثمارية بشمال سيناء بشرط إنشاء شركات مساهمة لا تقل نسبة مشاركة المصريين فيها عن (٥٥٪)، كما يجوز استثناء مدينة أو جزء منها والمناطق الشاطئية، وكذا مشروعات التنمية الخاصة بتنمية محور قناة السويس والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة حيث يجوز تملك المنشآت المبنية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين مزدوجي الجنسية وغير المصريين دون الأرض المقامة عليها وذلك بهدف تسهيل عمل المستثمرين الأجانب([٣٤]).

والجدير بالذكر ان هناك خطوات جادة بدأت الحكومة بتنفيذها تهدف الي تحقيق التنمية في شمال سيناء ولعل أهم هذه الجهود تركزت فى المجالات التالية:

- الجهود فى مجال الخدمات العامة والبنية التحتية
- الجهود فى مجال التنمية الإقتصادية
- الجهود فى مجال التنمية البشرية

٣-١ الجهود فى مجال الخدمات العامة والبنية التحتية

تكمــن أهمية البنية التحتية فى تســهيل إنتاج ونقــل البضائع والمواد الخام إلى المصانع، بالإضافــة إلى توزيع المنتجات فى الأسواق، كما تلعب دوراً مهماً فى كل الأنشطة الحياتية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خاصة فى المجتمعات المتحضرة، ومن هذا المنطلق يمكن رصد جهود الدولة لتغيير شكل سيناء عبر وصلها أولاً بالوادى والدلتا حتى تتحول إلى منطقة لجذب الاستثمارات ومعها البشر.

شهدت شمال سيناء جهوداً كبيرة فى مشروعات الكهرباء حيث تم الإنتهاء من تدعيم وإنشاء شبكات الكهرباء لمدن ومراكز وتجمعات محافظة شمال سيناء، وارتفع عدد المشتركين الذين تم توصيل التغذية الكهربائية لهم بنسبة ٣٢,٦٪، ليصل إجمالي عدد المشتركين لنحو ٢٥٨,٧ ألف مشترك حتى مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٩٥,١ ألف مشترك في يوليو ٢٠١٤([٣٥]). بلغت قيمة الاستثمارات في مشروعات الكهرباء نحو ١٠ مليار جنيه لتحقق بذلك فائضاً يتجاوز ٢٥٪ حتى أكتوبر ٢٠٢٠،([٣٦]) في حين تم إنفاق مليار جنيه لتطوير شبكات توزيع الكهرباء بقطاع شمال سيناء و٧٠٠ مليون جنيه لقطاع جنوب سيناء التابع لشركة القناة.

وعلى صعيد قطاع مياه الشرب في شمال سيناء، تم تنفيذ عدة مشروعات منها على سبيل المثال: محطة تحلية مياه البحر فى منطقة المساعيد بالعريش والتى تم افتتاحها فى ابريل ٢٠١٩، كما تم تنفيذ محطة بغداد بمركز الحسنة وتضم بئرين عميقين لإنتاج المياه باستخدام التكنولوجيا الحديثة للطاقة المتجددة، ومحطة تحلية مياه الآبار بمنطقة الجفجافة كما تم تنفيذ ٣٩ محطة تحلية، بواقع ٢٤ محطة تحلية مياه البحر، و١٥ محطة تحلية مياه الآبار، علماً بأن تكلفة مشروع تطوير منظومة مياه الشرب بمدينة العريش بلغت نحو ٤٢,٥ مليون دولار(٣٧).

وبالنسبة للصرف الصحى تم تغطية غالبية المدن والقرى الرئيسية بمشروعات الصرف الصحى الكامل تتضمن خطوط إنحدار وروافع ومحطات معالجة، هذا وقد بلغت تكلفة تنفيذ ١٠ مشروعات صرف صحي بسيناء ١,٨ مليار جنيه (٣٨) .

وفيما يتعلق بالاسكان والتعمير وجهت القيادة السياسية، بالبدء في تنفيذ مشروع التجمعات البدوية لدعم أهالي شبه جزيرة سيناء من كافة الجوانب، عن طريق تقديم أفضل الخدمات المجتمعية، وتوفير البنية الأساسية اللازمة والموارد المائية والمباني الإدارية متكاملة الخدمات، وكذا تعيين هيكل إداري مسئول في كل تجمع، إلى جانب صياغة المنظومة الإنتاجية لكل تجمع بدوي حسب نتائج استقصاء الآراء وفقًا لاحتياجات السكان الفعلية، وذلك في إطار إستراتيجية الدولة للتنمية الشاملة لسيناء(٣٩). حيث تم عرض نتائج الحوار المجتمعي الذي تم في هذا الصدد مع الأهالي والمواطنين في شمال وجنوب سيناء للوقوف على متطلباتهم واحتياجاتهم، بحيث يتم التركيز على الأنشطة التنموية التي تناسب كل تجمع وفقًا للتوزيع الجغرافي والمميزات النسبية التي يتمتع بها.

وفى هذا الإطار فقد تم إنشاء نحو ٤٧ ألف وحدة سكنية حتى أكتوبر ٢٠٢٠، وإنشاء ٢٧٩٤ منزلاً بدوياً بالإضافة ثلاث مدن جديدة هى : مدينة رفح الجديدة على ارض شمال سيناء على مساحة ٥٣٥ فدان(٤٠)، مدينة بئر العبد الجديدة وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢ لسنة ٢٠١٩ بتخصيص مساحة ٢٧٠٨ فدان بمنطقة الرواق بشمال مدينة بئر العبد الحالية، مدينة السلام بشرق بورسعيد على مساحة ٢٥ الف فدان على شاطئ شمال سيناء وقد روعى عند إنشاء هذه المدن تخصيص مناطق استثمارية (٤١).

٣-٢ الجهود فى مجال التنمية الإقتصادية

أولت الحكومات بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الإهتمام بالتنمية الإقتصادية فى شمال سيناء حتى تصبح بنية أساسية داعمة وجاذبة للإستثمار فقد اصدر رئيس الجمهورية قرار

رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة برئاسة مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية والإستراتيجية تتولى طرح مشروع تنمية شمال سيناء على مساحة ٤٠٠ الف فدان والعمل على توفير الموارد المائية والبنية الأساسية لها، والتخطيط لإقامة الصناعات التى تعتمد على الانتاجية الزراعية(٤٢) .

ولدعم التنمية الإقتصادية بشمال سيناء تم إقامة العديد من المشروعات اهمها : إنشاء ٥ انفاق ويتمثل المشروع فى نفقى الإسماعيلية اللذين يصلان إلى سيناء فى مدة زمنية تتراوح بين١٥ و٢٠ دقيقة، ونفقى بورسعيد اللذين يربطان غرب مدن القناة بشرقها لتسهيل حركة التجارة فى منطقة إقليم قناة السويس، هذا إلى جانب نفق الشهيد أحمد حمدى بالسويس. كما يستهدف ربط سيناء بدلتا النيل إنهاء معاناة المواطنين شبه اليومية فى الانتقال من مكان لآخر، علاوة على ذلك تم تشييد عدد من الكبارى العائمة الهادفة إلى تسهيل حركة عبور المواطنين والبضائع، وتسهيل حركة التجارة فى اقليم قناة السويس (٤٣).

وبالنسبة للطرق والمطارات والموانئ : تم تنفيذ شبكة من الطرق والمحاور بمحافظة شمال سيناء بلغت اكثر من ٩ آلاف كيلو متر بخلاف الطرق الترابية التى عملت على زيادة المساحات الزراعية فى مختلف ارجاء المحافظة، ليحقق الاستقرار داخل القرى، كما يجرى تطوير وتوسعة طريق العريش- رفح (٤٤).

ولدعم التنمية السياحية وتوفير مناخ جيد للإستثمار تم الإنتهاء من تطوير وتوسعة ٣ مطارات (مطار البردويل – مطار العريش – مطار رأس النقب) . كما تم إعادة تشغيل ميناء العريش بموقعه المتميز الذى يصل بين قارتى أوروبا وآسيا ويتبع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. إلى جانب الانتهاء من تطوير منفذين بريين بمدينتي طابا ورفح.

وقد اشارت الهيئة العامة للإستعلامات إلى وجود ٥ مناطق صناعية ببئر العبد ووسط سيناء وأبو زنيمة والمساعيد والقنطرة شرق، فضلاً عن إقامة منطقة صناعية جديدة بوسط سيناء على مساحة ٧٨,٤ ألف فدان، بالإضافة إلى أنه جار وضع خطة تنمية وتطوير للمنطقة الصناعية بأبو زنيمة بالتعاون مع محافظة جنوب سيناء(٤٥).

وفى مجال دعم الثروة السمكية بسيناء، تم تنفيذ ٥٩٠٧ أحواض سمكية ضمن مشروع الاستزراع السمكي حتى أكتوبر ٢٠٢٠، بالإضافة إلى أنه جار العمل على إنشاء ٨ قرى للصيادين بإجمالي تكلفة ٣,٥ مليار جنيه، فضلاً عن تطوير بحيرة البردويل بشمال سيناء بتكلفة تبلغ ١٢٠ مليون جنيه(٤٦).

٣-٣ الجهود المبذولة فى مجال التنمية البشرية

لم تغفل جهود التنمية فى شمال سيناء الجانب البشرى حيث تعتبر التنمية البشرية أساساً لنجاح المشروعات التنموية المختلفة وهى تعد من أهم مقومات إحداث التنمية الشاملة والمستدامة ولذا أولت الحكومة الحالية إهتماما خاصاً بالتنمية البشرية، ليصبح أهالى سيناء مواطنين يملؤهم الشعور بالانتماء والفخر، ولتحقيقه هذا الهدف اهتمت بالتعليم والصحة حيث تم إنشاء عدد من المدارس والفصول الدراسية بمدن وقري شمال سيناء وارتفع أعداد الطلاب المقيدين بالمدارس فبلغ علي سبيل المثال أعداد الطلاب بمدارس مدينة العريش ما يقرب من ٥٠ الف طالب، وعلي مستوي التعليم الجامعي تم إنشاء ثلاث كليات جديدة بجامعة العريش وعدد من المعاهد العليا(٤٧) .أيضاً تم إنشاء وتطوير عدد من المستشفيات والمراكز للرعاية الصحية وتجهيزها بالأجهزة الطبية الحديثة والمتخصصين في المجالات الطبية المختلفة(٤٨).

وتشير الجهود الحكومية الحالية أن هناك رؤية اكثر شمولاً وفعالية من الجهود الحكومية السابقة حيث تناولت العديد من الأبعاد الضرورية للتنمية سواء فى توفير البنية الأساسية والخدمات العامة الملحة لسكان شمال سيناء التى كانت تعانى من التهميش والنقص الشديد فى الخدمات الصحية والتعليمية والمياه الصالحة للشرب، علاوة على الإهتمام بالتنمية الزراعية والصناعية وتوفير مناخ جيد للإستثمار، كما كان من الأهمية توسيع فرص التعليم بالمستويات المختلفة . ولا ننكر أن هناك بعض التحديات التى قد تقف عقبة لإستكمال عملية التنمية ولعل أهم هذه التحديات ما يلى :

- ما زال هناك بعض المحاولات للجماعات الإرهابية التى تعمل على إعاقة التنمية بصفة خاصة يشمال سيناء، علاوة على مشكلة الأنفاق التى أنشأتها حركة حماس تشكل تهديداً على عملية التنمية، وتنمى الشعور بعدم الإستقرار الأمنى بها، مما يؤثر على رغبة المستثمرين فى إنشاء مشروعات تنموية، كما تؤثر سلباً على رغبة المواطنين من المحافظات الأخرى للإقامة بشمال سيناء.
- قلة عدد السكان حيث لا يتجاوز المليون مواطن كما اشرنا سابقا، وتباعد المسافات بين التجمعات القبلية والبدوية بعضها البعض، بالإضافة للطبيعة الغير متجانسة لسكان سيناء حيث ان هناك اقليات فلسطينية وبوسنية واخرى وافدين من محافظات الدلتا، كما أن هناك العديد من سكان سيناء لم يستخرجوا شهادات ميلاد وبطاقات الرقم القومي، كما انه نادراً ما يتم توثيق عقود الزواج(٤٩) .
- يمثل نقص المياه الصالحة للشرب تحدياً امام عملية التنمية نظراً للطبيعة الجغرافية للمحافظة، والتكلفة المرتفعة لتحلية مياه البحر والآبار.

- نقص الكفاءات التنفيذية العاملين بوحدات الإدارة المحلية حيث ما زالت المزايا المادية محدودة ولا يتوافر لهم السكن الملائم(٥٠) .
- واخيراً تفرض البنود الأمنية فى معاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٩(٥١) تقليص التواجد الأمنى فى شمال سيناء مما أدى إلى تمكين الجماعات الجهادية من التنقل بحرية وتنوع اشكال الجريمة من تهريب الأسلحة والذخائر والإتجار فى البشر مما يؤثر سلباً على جهود التنمية .

ونخلص مما سبق انه علي خلاف الحكومات السابقة سعت الجهود الحكومية الحالية لتنمية سيناء الي التوسع في البرابج الهادفة للتنمية بحيث تشمل غالبية الجوانب، والأبعاد لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، الا انه من الملاحظ كما سبق وان اشرنا يجب ان تقوم التنمية على اساس المشاركه النشطة والحرة من سكان سيناء مع تحقيق التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ما أمكن، مع تطوير انماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير التى تؤثر فى سلوك الافراد، والسعي الي إندماج السلطات التقليدية المجتمعية والقبلية والتى ما تزال تؤثر سلباً فى إتجاهات الافراد والمجتمع (٥٢). ولذا نرى أنه من الأهمية لإستكمال عملية التنمية بشمال سيناء مراعاة النقاط التالية :

- دعم مساهمة المجتمع المدني فى احداث التنمية المرغوبة من خلال مراجعة القوانين والتشريعات المنظمة لعمل المؤسسات المختلفة فى المجال الأهلى .
- الحوار مع القيادات الطبيعية والقبلية، وإعداد برامج ثقافية ملائمة ليترسخ لديهم قناعة بأن تنمية سيناء ستتحقق بمشاركتهم وسوف تعود عليهم بالخير.
- تشير الجهود السابقة على هيمنة الحكومة المركزية على أنماط واساليب التنمية وعمليات تنفيذها فى الوقت الذى لم يتم فيه دعم وحدات الإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة حتى تكون قادرة على صيانة والنهوض بالمرافق والخدمات العامة التى يتم إنشائها وتنفيذها.
- تفعيل التنمية الصناعية بشكل افضل فالاستثمار التعدينى فى شبه جزيرة سيناء هو الأمل والمستقبل لتنمية حقيقية فى مصر، عن طريق منح حوافز استثمار للقطاع الخاص وبصفة خاصة للمشروعات الصغيرة.
- دعم وحدات الإدارة المحلية ماليا وإداريا حتي تتمكن من وضع خطط التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذ البرامج التنمية المختلفة بدائرتها .

المراجـــع

[١] محافظة شمال سيناء(٢٠٢٠) : **تحديات تنمية وسط سيناء** ، ص ٩
http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

[٢] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، عدد سكان شمال سيناء
https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.asp

[٣] الهيئة العامة للاستعلامات(٢٠٢١)، تنمية سيناء وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠
/https://www.sis.gov.eg/Story

[٤] https://ar.wikipedia.org/wiki راجع ايضا : عدنان كريمة(٢٠٢١)، **الحروب كمحفز على النهضة والتنمية**، منشور على الرابط التالى :
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

[٥] د. احمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الإقتصادية الكلية** ، القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠١ ، راجع ايضا: وليد عدنان صيدازى، **تخطيط وتنمية المناطق الساحلية ، دراسة حالة المناطق الساحلية المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤

[٦] د. احمد صقر عاشور، **إصلاح حوكمة التنمية فى مصر**، مركز العقد الاجتماعى،٢٠١٠،ص ١٠

[٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **أهداف التنمية المستدامة لمنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٥)** الإصدار العاشر جنيف.

[٨] د عبد الرحمان برقوق وسونيا العايدي، ، **التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الانسان والمجتمع**، العدد (٥)، مارس ٢٠١٣م، ص ص ٨٥ – ١٠٦

[٩] ريحان، ريمان محمد ، (٢٠٠٢) **تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة**، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

[١٠] WCED, 1987, Report of World Commission on Environment and Development, Our Common Future, Oxford: Oxford University Press.

[١١] UNCED , Agenda 21. United Nations Department of Economic and Social Affairs ,1992

[١٢] WCED, 1987, Report World Commission on Environment and Development , Our Common Future, Oxford: Oxford University Press

[١٣] فيانا، ميلو فانيا، (١٩٩٤) التنمية المتواصلة، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة - الجمعية المصرية للنشر والمعرفة – القاهرة.

[١٤] د.ماهر أبو المعاطي على،(٢٠١٢) **الاتجاهات الحديثة فى التنمية الشاملة- معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية**، القاهرة: المكتب الجامعى الحديث، ص ٢٢٧ .

[١٥] د.مصطفى كامل السيد، **الإصلاح المؤسسى والتنمية فى مصر**، القاهرة:مركز شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب، ٢٠٠٧،ص ٢٧ .

[١٦] د.محمد ماهر الصواف،(٢٠١٤)، **سياسات التنمية** ، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ص ٦ .

[١٧] **راجع كل من :**

- عثمان غنيم، **التنمية المستدامة: فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، القاهرة:مكتب الثقافة والعلوم،٢٠٠٩، ص١٢.
- البر داعى، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** ،مجلد٤ ، البعد الإقتصادى ، بيروت: الدار العربية للعلوم- الأكاديمية العربية للعلوم ٢٠٠٦، ص ٤٩.
- يسرى دعبس، البيئة **والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول " دراسات وبحوث فى الإنتربولوجيا الأيكولوجية"**، ج١، الأسكندرية: البيطاش سنتر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦، ص ٤٩٤ .
- محمد رؤوف فكرى عابدين، **معوقات التنمية فى العالم الثالث بين الشكلية والسياسية وبيروقراطية الإدارة ودور مؤسسات الرئاسة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأسكندرية: جامعة الأسكندرية، كلية التجارة ، ١٩٩٢، ص ٣٢ .

[18] Kates, R.W,Parris,T.M.& Leiserowitz,A.A.: what is Sustainable Development? Environment Scence and Policy for Suntaiable Development.,47 (3) ,8-21 http://climatecommunication.yale.edu/wp-content/uploads/2016/02/2005_04_What-is-sustainable-development.pdf

[١٩] عبد الرحمن محمد الحسن: **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ٢٠١١ / ١١ / ١٦- https://www.researchgate.net/publication/326408723

[٢٠] اسامة الخولى، **البيئة والتنمية: أوراق غير دورية**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ،٢٠٠١، ص٤٤

[٢١] د.د. محمد ماهر الصواف، **إدارة التنمية** ، مدينة الثقافة والعلوم، ٢٠١٣، ص ٢٧ بتصرف

[٢٢] American Chamber of Commerce in Egypt:http:/www.amcham.org.eg/BSAC/StudiesSerirs/Report25.asp

[٢٣] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،(يوليو ١٩٩٩) **وصف محافظة شمال سيناء بالمعلومات**.

[٢٤] عاطف هلال، **المشروع القومى لتنمية سيناء ١٩٩٤-٢٠١٧** ، على الرابط https:/atef.helals.net/mental_responses/water_resources/sinainatdev.htm

٢٣ وزارة الموارد المائية والرى، https://www.mwri.gov.eg/north-sinai/,

[٢٦] محافظة شمال سيناء(٢٠١١) http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

[٢٧] تنمية سيناء حلم عبد الناصر بدأه السادات واكملها مبارك ، وانجزه السيسى https://www.darelhilal.com/News

[٢٨] د. محمود نحمده على، **مقومات تنمية سيناء ودورها فى النهوض بالاقتصاد المصرى، المجلة العلمية للاقتصاد والادارة**، جامعة عين شمس، العدد ع٦ ، يناير ٢٠١٦ ، ص ٤٦٨.

[٢٩] الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية https://www.gafrd.org/posts/86544

[٣٠] محافظة شمال سيناء(٢٠٢١) http://www.northsinai.gov.eg/studies/

[٣١] المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشان تنمية سيناء/http://sda.gov.eg

[٣٢] اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ ، الوقائع المصرية، العدد ٢١٠ (تابع) فى ١٣ سبتمبر سنة ٢٠١٢ .

[٣٣] الهئية العامة للاستعلامات (٢٠٢٠) . https://www.sis.gov.eg/section/502/544?lang=ar

[٣٤] قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٥ /http://www.laweg.net

[٣٥] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، (٢٠٢٠) خطة المواطن https://mped.gov.eg/CitizenPlan

[٣٦] وزارة الكهرباء والطاقة ، http://www.moee.gov.eg/test_new/home.aspx

[٣٧] محافظة شمال سيناء (يونيو ٢٠١٨)، http://www.northsinai.gov.eg/MainPage/DispProvinceInLines.asp

[٣٨] محافظة شمال سيناء، http://www.northsinai.gov.eg

[٣٩] الهيئة العام للاستعلامات ، **مصر تنفذ استراتيجية التنمية الشاملة لسيناء منذ ٢٠١٤**، الأحد ٢٥ ابريل ٢٠٢١، ١:٠٣م https://www.sis.gov.eg/

[٤٠] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية : **سيناء رؤية جديدة للتنمية ٢٠١٤ ـ ٢٠٢٠** ص ٤ /https://marsad.ecsstudies.com

[٤١] قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٣٢ لسنة ٢٠١٩ باعادة تخصيص اراضى بمحافظة شمال سيناء، http://www.laweg.net/

[٤٢] الهيئة العامة للإستعلامات https://www.sis.gov.eg/Story/172334%

[٤٣] خالد عكاشة : **سيناء رؤية جديدة للتنمية (٢٠١٤-٢٠٢٠)**المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتسجية ٢٠٢٠

[٤٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg/

[٤٥] https://egy-map.com/governorate-projects

[٤٦] محافظة شمال سيناء، الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٠) ، http://www.northsinai.gov.eg/MainPage/DispProvinceInLines.asp https://www.sis.gov.eg/

[٤٧] محافظة شمال سيناء ، مرجع سبق ذكره

[٤٨] محافظة شمال سيناء، http://www.northsinai.gov.eg

[٤٩] محافظة شمال سيناء، http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

[٥٠] محافظة شمال سيناء : **تحديات تنمية وسط سيناء ،** ص ١٩ http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

[٥١] معاهدة كامب ديفيد،منشورة بموقع معرفة https://www.marefa.org

[٥٢] محافظة شمال سيناء : **تحديات تنمية وسط سيناء ،** ص ١٧ http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib